كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد
الكـــورس الاول

المرحلـــــة : الرابعة

المـــــادة : تمويل دولي

رقم المحاضرة : الاولى

التاريـــــخ : ٢٠٢٢/١٠/٥

السعـــــر : ٥٠٠

د. مروة

معرف المكتبة على التليكرام Yo_srt

معرف الانستكرام Y7_ 30

Scanned with CamScanner

الفصل الأول

التمويل الدولي المفهوم- عوامل التطور

International Finance - Concept Factors Evolution

المبحث الأول

مفهوم التمويل وأنواعه

أولاً: مفهوم التمويل:- (The Concept of Finance)

لم يكن مفهوم التمويل موجودا في النظم الاقتصادية القديمة. اذ يتم أشباع الحاجات من خلال الإنتاج المباشر، ولكن بعد تطور الحياة الاقتصادية وبتكامل عوامل الإنتاج من أرض وعمل ورأس مال، ظهرت الحاجة إلى تمويل النشاط الاقتصادي من خلال توفير رأس مال. وفي عصر الكنيسة لجأ الملوك إلى الاقتراض منها مقابل رهن جواهرهم وتيجانهم، ومع ظهور الدولة القومية أخذت الدول تتعاقد على القروض عن طريق المصارف لتمويل احتياجاتها. وبدأت أعمال المصارف تتسع على شكل أعمال صيرفة واستبدال العملة ومنح القروض القصيرة وطويلة الأجل.

ومع بداية القرن الخامس عشر أصبح بنك(*MEDCE*) الإيطالي من أهم المصارف في مجال التمويل، فقد حصلت الحكومة الفرنسية قرضا طويلا لأجل ولمدة عشر سنوات وبفائدة *16*٪ من المصروف نفسه[1]. ومع بداية الثورة الصناعية وتراكم رأس المال من جهة وظهور الابتكارات من جهة أخرى أصبح التمويل من خلال المصارف والمؤسسات المالية العامل المحفز للنمو الإقتصادي من خلال توفير الأموال الأزمة لقيام المشاريع الجديدة وتوسيع القائمة منها لزيادة انتاجها، وقد توسع دور التمويل مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين اذ شهدت المصارف والمؤسسات والأسواق المالية تطورات واضحة في

اعمالها التمويلية، لذا تبلور دورها في تمويل النشاط الاقتصادي واصبحت لها اهميه في الدراسات المالية لدورها الايجابي بالنمو والتنمية الاقتصادية.

والتمويل (*Financing*) في اللغة هو الإمداد في المال. والمال مفهوم واسع يضم كل الموجودات الحقيقية والمالية من اراضي ومباني واوراق مالية من أسهم وسندات، وكذلك النقود بأنواعها إلى غير ذلك. فلا يمكن للفرد او منظمة الأعمال وحتى الدولة ديمومة الحياة المعاصرة دون الحصول على المال لغرض تغطية النفقات والمعاملات الدورية، ولابد أن يكون هناك مصدر مالي يمول تلك النفقات فقد يكون المصدر دخل الفرد بالنسبة له او قرضا من احد مصادر التمويل، وهكذا بالنسبة لمؤسسة الأعمال والدولة لابد ان يكون لها مصادرها التمويلية، أما التمويل إصطلاحاً فيعني توفير الأموال(السيولة النقدية) من أجل انفاقها على الإستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك[2].

ومن أكثر التعاريف شيوعا للتمويل إنه يمثل (مختلف الإجراءات والوسائل التي تمكن الفرد أو منشأة الاعمال والدولة من الحصول على الأموال اللازمة لتمويل نشاطاتها الإنتاجية وغير الإنتاجية سواء كان ذلك من مصادر داخلية أو خارجية)[3]. وهناك من يعرف التمويل أيضا، بأنه (مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع).

ومن التعاريف السابقة يتضح لنا أن التمويل هدفه الأساس توفير رؤوس الأموال اللازمة لقيام الإفراد ومؤسسات الأعمال والحكومات بديمومة نشاطهم الاقتصادي أيما كان نوعه، والشيء الآخر هو البحث عن الأموال والحصول عليها لابد أن يسبقا عملية التخطيط ذاتها. فلا جدوى من تخطيط زيادة إنتاجية مشروع ما قبل التفكير في كيفية الحصول على التمويل اللازم لذلك. كما إن عملية تدبير رأس المال لابد ان تراعي مبدأ التكلفة المتدنية حتى يكون الإستثمار مربحا، ويتم ذلك من خلال المفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة والتي تختلف فيها تكلفة التمويل من مصدر لآخر، والتي تتمثل بالآلية التي يتم

Scanned with CamScanner

وطبيعي ان لكل إسلوب تمويلي مزايا وعيوب فللتمويل الذاتي مزايا :-

1. كونه المصدر الأول لتكوين راس المال بأقل تكلفه.
2. لا يتحمل المشروع اية أعباء مادامت إدخاراته هي المستخدمة لتمويل استثماراته.
3. يعطي المشروع حرية الإختيار للإستثمار دون التقيد بشروط الإئتمان وسعر الفائدة والضمان.

* عيوب التمويل الذاتي:-

1. يعيق تجميع الأدخارات على مستوى الاقتصاد ككل.
2. يخلق آثار اجتماعية تتعلق بتوزيع الدخل لصالح اصحاب الملكية دول العمل.

أما التمويل الغير الذاتي (الخارجي) فأما أن يكون مباشر ومضمون ذلك أن الوحدة الاقتصادية ذات الفائض والتي ترغب بالتخلص من أموالها باعلى عائد وأقصر أمد زمني قد مولت من خلال الالتقاء المباشر للوحده الاقتصادية ذات العجز المالي والتي ترغب بالحصول على الأموال بأقل كلفه وأطول مدة زمنية، وهذه الصيغة تعد اليوم من الصيغ البدائية للتمويل كما يمثلها الشكل الآتي:-

الشكل (2) التمويل المباشر

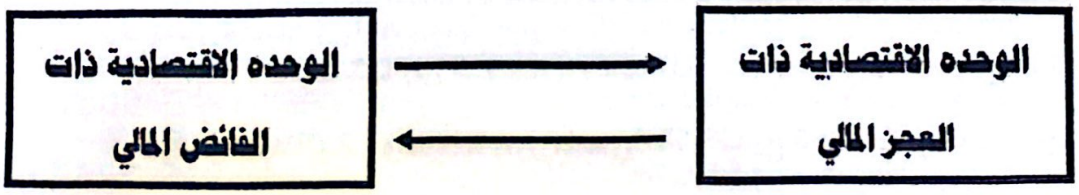

أما التمويل الغير المباشر والذي يستلزم وجود الوساطة المالية (المصرفية وغير المصرفية)، فالوسيط المالي يلعب دوراً بارزاً في التوسط بين الوحدتين ووظيفته الأساسية يقبل المدخرات بأشكالها بوصفها فوائض مالية عند وحداتها ومن ثم اعادة توزيعها للوحدات المحتاجة لها، ويقوم بتنظيم الآجال

ايضا حسب طبيعة الاعمال التي تتعامل بها إلى أربعة أنواع كما يظهرها الشكل الآتي[6]:-

شكل (4) مصادر التمويل

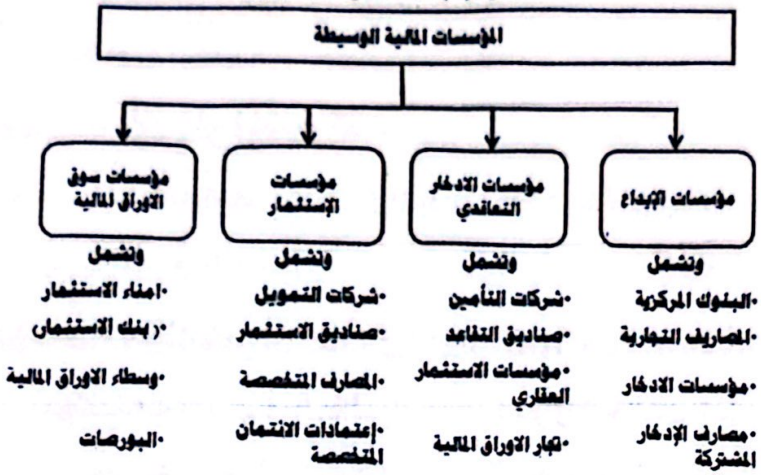

1. مؤسسات الإيداع: Depository Institutions

مؤسسات تقبل الودائع بأنواعها المختلفة من وحدات الفائض وتقدم الائتمان إلى الوحدات الاقتصادية الأخرى ذات العجز كما إنها تلعب دورها في خلق الائتمان يأخذ دوره بالمضاعف النقدي، وتؤثر بنشاطها على السيولة العامة ومؤسساتها هي:

أ- البنك المركزي:- ويقع على قمة الجهاز المصرفي، ومهمته إصدار النقود وادارتها، فضلا عن رسم السياسة النقدية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وكذلك مراقبة النظام المصرفي ويؤدي دور الوكيل لوزارة المالية، وهو يهدف إلى المصلحة العامة دون تحقيق الربح.

ب- المصارف التجارية:- توفر الأموال اللازمة لوحدات العجز المالي من خلال تقديم القروض لها، وتقدم الكثير من التسهيلات الائتمانية للشركات والأفراد وفتح الاعتمادات المستندية واصدار خطابات الضمان، إضافة إلى أعمال استشارية واستثمارية خاصة بها.

Scanned with CamScanner